

رأس اجتماعاً للجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار

نائب الرئيس: نحن أمام مسؤولية تاريخية لإخراج شعبنا إلى بر الأمان العاصمة صنعاء مقسمة ووضعها لا يسر عدواً ولا صديقاً المجتمع الدولي يراقب ما نعمل حرصاً على سلامة ووحدنة اليمن

صنعاء / سبأ:



رأس الأخ الفريق الركن عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اجتماعاً للجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار المعنية برفع المظاهر العسكرية بكل أشكالها وأنواعها سواء من الوحدات العسكرية أو الميليشيات والقبائل المسلحة وإخراجهم من المدن خلال مدة زمنية محددة.

وأعرب الأخ نائب رئيس الجمهورية عن سعادته لانعقاد هذا الاجتماع الذي يعتبر الثاني للجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

وقال: «إن تشكيل هذه اللجنة جاء كضرورة ملحة لتحقيق غايات وطنية ذات أهمية قصوى وبناء على المبادرة الخليجية وآليتها المزممة».. مشيراً إلى أن شعبنا يضع على عاتق هذه اللجنة أملاً كبيراً من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن.

العاصمة والمدن الأخرى لا يجوز أن تظل رهينة أعمال طائشة

السبت المقبل تبدأ عملية فتح الطرقات المقطوعة أينما وجدت

نتمنى أن نتجاوز المراحل الصعبة وأن نصل إلى السلام والوئام

الشوارع من أي تواجد استحدثت بعد يناير 2011م مع ضرورة الالتزام بعدم العودة إليها مرة أخرى مهما كانت الأسباب .
- تتحمل وزارة الداخلية (شرطة النجدة - الأمن المركزي - الإدارة العامة للمنشآت - الأمن العام - الشرطة العسكرية) مسؤولية تأمين وحماية جميع المنشآت والأهداف الحيوية والسفارات والقنصليات والبنوك والمؤسسات والمصالح الحكومية .. إلخ، وبحسب ما كانت عليه قبل يناير 2011م .
- يتم دعم وزارة الداخلية بوحدات من القوات المسلحة عند الطلب من الأخ وزير الداخلية وذلك لتعزيز وحماية بعض الأهداف الحيوية والمهمة .
- ترفع نقاط التفقيش والمواقع المستحدثة والدوريات من الشوارع والجولات ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل يناير 2011م وتستمر الدوريات ونقاط التفقيش والتواجد في الجولات حسب العادة وخطة الأخ وزير الداخلية .
- يقضى الحزام الأمني لأمانة العاصمة على ما كان عليه قبل يناير 2011م بقوام نقاط تفقيش ، حتى تقرر لجنة الشؤون العسكرية سرعة دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب بما يكفل أمن العاصمة .
- على أمين العاصمة ووزارة الأشغال العامة بالتعاون مع دائرة الأشغال العسكرية العمل على إزالة المتاراس والخنادق والحواجز والمخلفات الترابية من الشوارع العامة ودمم وإصلاح كل ما تهدم وتخرّب وتضرر في الشوارع والجولات .
- يتوزع الأخوة أعضاء لجنة الشؤون العسكرية على الوحدات العسكرية والأمنية المنفذة لقرارنا هذا .
- يبدأ تنفيذ هذا القرار اعتباراً من الساعة الثامنة من يوم السبت الموافق 17 / 12 / 2011م ولمدة اسبوع مع موافقة مركز القيادة والسيطرة الرئيسي بوزارة الدفاع بالمواقف أولاً بأول عن مستوى الالتزام والتنفيذ.

المبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر :
نؤكد ضرورة استكمال خطة التسوية المبنية على المبادرة الخليجية
الوضع في اليمن على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي

في سبيل الخروج من الأزمة في اليمن وأنه سيطوع مجلس الأمن على كامل التفاصيل. وقد حددت خارطة عمل اللجنة العسكرية البنود التالية :
- يتم عودة الوحدات العسكرية ووحدات الأمن المركزي والنجدة إلى معسكراتها الدائمة بما

كانت حلما وماهيا اليوم حقيقة وواقع على الأرض .. عربيا عن سعادته لما تحققه اللجنة من تقدم وخطوات إلى الأمام . وأكد بن عمر أن الوضع في اليمن اليوم على جدول أعمال مجلس الأمن باعتبار أمن اليمن مهما جدا على مستوى العالم ولذلك فقد صدر

بالتأكيد على الوقوف إلى جانب اللجنة في كل مهامها العملية والوطنية وقال: «إن المجتمع الدولي يراقب ما نعمل انطلاقاً من الحرص على أمن وسلامة ووحدنة اليمن .. مشيراً إلى أن ذلك ليس في صالح اليمن وحسب بل في مصلحة المنطقة والعالم .

وأضاف الأخ نائب رئيس الجمهورية: «إن أوضاعنا مختلفة عن أي بلد آخر ، فهناك انتشار السلاح وانتمايات مناطقيّة وقبليّة ما يعقد الوضع بصورة أكبر ولا بد من أن يكون معروفا لدى الجميع أن العملية معقدة وتتمنى تجاوز المراحل الصعبة ومفترقات الطرق وأن نذهب للسلم والوئام وتحقيق الأمن والسلام في ربوع الوطن في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة والحفاظ على حقوق الإنسان».

وتابع: «نحن نريد هنا أن نؤكد ضرورة إنهاء جميع تلك المظاهر وعودة الجميع إلى أماكنهم السابقة وتمتثل وزارة الداخلية للمسؤولية الأمنية على أن تبدأ بعد غد السبت عملية تنظيف واسعة للشوارع والطرقات وفتح الطرقات المقطوعة أينما وجدت وإصلاح أنبوب النفط وإعادة التيار الكهربائي من محطة مارب الغربية ، ولا يجوز أن تظل العاصمة والمدن الأخرى رهينة أعمال طائشة وغير مسؤولة من أينما كانت».

اللجنة العسكرية تحدد خارطة عمل لإنهاء المظاهر المسلحة

في ذلك إخلاء الشوارع من الممرعات والعربات والأطقم المسلحة والأفراد المسلحين والمعدات وكل وسائل المظاهر المسلحة .
- يتم عودة المجاميع والقبائل والمليشيات المسلحة إلى قراها مع إخلاء كل المنشآت والمواقع التي تتمركز بها مع الأسلحة والذخائر والمعدات التابعة لها .
- يتم إخلاء كل المنشآت الحكومية والخاصة بما فيها الفنادق والمدارس والعمائر وكذا

القرار 2014 ، وهذا القرار أدان انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتبها مختلف الأطراف . وطلب المبعوث الأممي الجميع بالامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام العنف والقوة .. مؤكداً ضرورة استكمال خطة التسوية السياسية المبنية على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزممة . وأشاد بن عمر بالجهود الكبيرة والحيثية التي بذلها الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس

وكان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر ألقى كلمة عبر فيها عن سعادته الفاعلة لما أنجز في طريق تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2014 والمرتكز على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزممة . وقال: «تذكر الحوار في بدايته بين المعارضة والحزب الحاكم والمفاوضات التي كانت تجري من أجل إيجاد التسوية السياسية في اليمن وإيجاد الحلول ومن ذلك اللجنة العسكرية التي

استطرد الفريق الركن عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية قائلاً: «إننا نريد مشاركة واسعة في إعادة الحياة إلى طبيعتها من كل الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وبذل التعاون الكامل مع اللجنة ، فنحن جميعاً أمام مسؤولية تاريخية أمام الشعب اليمني وضرورة إخراجها إلى بر الأمان» .. ثمناً لتمنينا عالياً كل التحويلات والتعاون القائم من أجل تحقيق تلك الغايات المنشودة . واختتم الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمته

وزير النفط يبحث التعاون مع شركات توتال والغاز وميدكو البرلمان يستكمل مناقشته لمشروع قانون الرسوم القضائية



الراغبين للاستثمار في اليمن.. شركة ميدكو الاندونيسية احمد سيف الدين، العاملة في مجال استكشاف النفط. وفي اللقاء استعرض مدير الغاز المهندس أنور سالم حسان، ومدير عام شؤون الغاز بالوزارة ندى نعمان، ومستشار الوزير لشؤون الغاز محمد المدائني، ومسئول الشؤون الحكومية وشؤون الغاز بالشركة علي الزبييري. والتقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف مدير

مقارعة البطالة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية . حضر اللقاء مدير الشركة اليمنية للغاز المهندس أنور سالم حسان، ومدير عام شؤون الغاز بالوزارة ندى نعمان، ومستشار الوزير لشؤون الغاز محمد المدائني، ومسئول الشؤون الحكومية وشؤون الغاز بالشركة علي الزبييري. والتقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف مدير

اليمن خلال الـ20 عاما القادمة من خلال عوائده المالية المثمرة التي سيكون لها آثار إيجابية على شتى مجالات التنمية .. موضحاً حرص الحكومة اليمنية على تشجيع الاستثمارات ورؤوس على تشجيع الاستثمار في اليمن في مجالات النفط والغاز والمعادن من خلال فتح المجال وإسعا أمام الاستثمارات الأجنبية الجديدة وتقديم مختلف التسهيلات لها لما من شأنه مساعدة اليمن على

صنعاء / سبأ: التقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف أمس بصنعاء مدير عام شركة توتال حاتم نسبية. وجرى في اللقاء بحث أعمال الشركة وخططها الاستثمارية وأنشطتها الرائدة ومجالات التعاون بين الوزارة والشركة في مجالات النفط والغاز وفاقته المستقبلية. وقد أكد الوزير شرف أن الوزارة ستقدم كل الدعم والتسهيلات للشركة بما يحقق المصلحة المشتركة ويعكس توجه اليمن نحو تعزيز فرص الاستثمار أمام الشركات المستثمرة، بما يسهم في الاستفادة من الثروات الطبيعية لخدمة التنمية في مختلف المجالات. كما التقى وزير النفط والمعادن مدير الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال فرنسو رافان وفي اللقاء استعرض رافان أنشطة الشركة وأفاق تطويرها في هذا المجال. وقد أكد الوزير هشام شرف الأهمية الاستراتيجية لمشروع الغاز الطبيعي المسال في الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية

صنعاء / سبأ: استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشته لمشروع قانون الرسوم القضائية بناء على تقرير لجنة العدل والأوقاف . وأرجأ المجلس التصويت على المشروع بصيغته النهائية في المواد التي أعادها إلى اللجنة لضبط صياغتها بالأشراك مع الجانب الحكومي وفقاً لملاحظات وتعديلات أعضاء المجلس، وذلك إلى جلسته يوم السبت المقبل. وفي هذا الإطار كان المجلس قد أكد خلال مناقشته مواد مشروع هذا القانون على أن لا يجوز لكتيبة المحاكم والموظفين إعطاء أية صورة أو ملخص أو استمارة أو ترجمة من أي دعوى أو حكم أو أي دفتر أو أي ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم المحددة في هذا القانون شريطة أن يكون طالب الوثيقة له أحقية أو تفويض ويعاقب كل من يخالف ذلك وفقاً لقانون السلطة القضائية. فيما أقر المجلس في جدول أعماله إدراج تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن نتائج دراستها لتأقيفة القرض والمحة المبرمة مع إدارة البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر بمبلغ 10 ملايين

استكمال مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشته لمشروع قانون الرسوم القضائية بناء على تقرير لجنة العدل والأوقاف . وأرجأ المجلس التصويت على المشروع بصيغته النهائية في المواد التي أعادها إلى اللجنة لضبط صياغتها بالأشراك مع الجانب الحكومي وفقاً لملاحظات وتعديلات أعضاء المجلس، وذلك إلى جلسته يوم السبت المقبل. وفي هذا الإطار كان المجلس قد أكد خلال مناقشته مواد مشروع هذا القانون على أن لا يجوز لكتيبة المحاكم والموظفين إعطاء أية صورة أو ملخص أو استمارة أو ترجمة من أي دعوى أو حكم أو أي دفتر أو أي ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم المحددة في هذا القانون شريطة أن يكون طالب الوثيقة له أحقية أو تفويض ويعاقب كل من يخالف ذلك وفقاً لقانون السلطة القضائية. فيما أقر المجلس في جدول أعماله إدراج تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن نتائج دراستها لتأقيفة القرض والمحة المبرمة مع إدارة البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر بمبلغ 10 ملايين